محافظ البنك المركزي:

القطاع المصرفي في اليمن واعد وجاذب للاستثمار

صنعاء / سبأ:

ناقش محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبدالرحمن السماوي اليوم مع نائب رئيس مجلس إدارة لكمورز بنك الألماني مدير عام المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط كرستوف ميتر إمكانية فتح فرع للبنك الألماني في اليمن.

واستعرض اللقاء العلاقات بين البنك المركزي اليمني والبنك الألماني في الجوانب المصرفية والإتمانية والضمانات.

كما بحث الجانبان خطط التدريب المتاحة لدى البنك الألماني لموظفي البنك المركزي اليمني في المركز الرئيسي وفروعه .

و وفي اللقاء استعرض المحافظ السماوي الفرص الاستثمارية الواعدة والمتاحة في القطاع المصرفي اليمني ،منوها بالتسهيلات والمزايا التي تمنح للمستثمرين وفقا للقوانين النافذة.

وقال «القطاع المصرفي في اليمن واعد وجاذب وتلقينا طلبات كثيرة من بنوك عربية واجنبيه لفتح فروع لها في اليمن لكننا نركز على البنوك التي تتمتع بملاءات مصرفية عالية وحافظات إئتمانية كبيرة ».

ولفت محافظ البنك المركزي اليمني إلى التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في اليمن وكذا الاصلاحات المالية التي تنفذها اليمن مع شركائها الإقليميين والدوليين وما حققته من نتائج ايجابية على صعيد تعزيز دور القطاع المصرفي اليمني ، معربا عن تطلعه في أن تسهم زيارة المسؤول الألماني في فتح آفاق رحبه من علاقات التعاون بين البنكين في مختلف المجالات .

من جانبه أبدى نائب رئيس مجلس إدارة لكمورز بنك الألماني مدير عام المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط كرستوف ميتر إعجابه بما شاهده من تطورات في المؤشرات الاقتصادية اليمنية ، منوها بالمناخ الاستثماري الواعد في اليمن.

حضر اللقاء مدير الاعتمادات والحوالات بالبنك المركزي اليمني كمال الربيع ومدير عام الاستثمار والمراسلين صلاح السنباني ومدير عام نظام المدفوعات عمر بازرعة ومدير عام العلاقات يحيى محمد الكستبان.

في تقرير اقتصادي :

ارتفاع الأسعار المشكلة الأولى أمام مواطني البحرين

بقية من ص ١..

المائة والقهوة ٤،٢ في المائة والزيوت النباتية نحو ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها. كما أن متطلبات منظمة التجارة العالمية تقضي بوقف دعم المنتجات الزراعية المعدة للتصدير من بلد المنشأ مما أسهم هو الآخر في زيادة أسعار هذه النوعية من السلع على مستوى العالم. وقد استتبع ارتفاع الأسعار عالميا ارتفاع أسعار السلع المحلية بالتبعية وهي الحقيقة التي أشار إليها ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر نوفمبر ٢٠٠٧ بنسبة ٨،٤ في المائة مقارنة بشهر نوفمبر من العام السابق حيث تركز الارتفاع في ثلاث مجموعات هي مجموعة الطعام والشراب والتبغ ومجموعة المسكن والمياه والكهرباء والماء وأنواع الوقود الأخرى ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت حيث أسهمت هذه المجموعات بنحو ثلاث نقاط مئوية في معدل التضخم.

وقد أشارت الإحصائيات الصادرة مؤخرا إلى ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والشراب والتبغ وخصوصا الخبز والحبوب والخضراوات والبقول والسكر بنسبة عشرة في المائة في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. والحقيقة الثالثة تشير إلى ارتفاع فاتورة واردات البحرين من السلع بسبب التراجع في سعر صرف الدولار الأمريكي واستمرار ربط العملة الوطنية بالدولار وهي الحقيقة التي دعت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات لمواجهة احتمالات زيادة نسبة التضخم ومنها زيادة المنافسة وعدم وجود قيود على توفير السلع إضافة إلى استمرار تقديم الدعم للسلع الأساسية فضلا عن الحفاظ على مستوى تعرفة الكهرباء والماء وأسعار المشتقات النفطية المباعة محليا. وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في الأسعار بصفة عامة ، إلا أن ما تقدمه الحكومة البحرينية من دعم للسلع التموينية يجعل من الأسعار في البحرين الأقل مقارنة بدول المنطقة حيث تقدر نسبة الدعم الحكومي بثلاث أضعاف السعر الأصلي للسلع وهو ما يتجلى في أسعار الخبز حيث سجلت البحرين اقل سعر لهذه السلعة مقارنة مع بقية دول الخليج كما أن أسعار لحوم الأغنام في المملكة هي الأقل قياسا بنظيراتها في الدول الخليجية المجاورة علما بأن المصدر واحد لجميع دول المنطقة.

كما تحرص حكومة مملكة البحرين برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء على توفير جميع السلع الغذائية في الأسواق والحفاظ على مخزون مناسب منها مع الاستمرار في بذل الجهود الرقابية التي تكفل حصول المواطنين على السلع وبأسعار مناسبة واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على أسعارها المدعومة وتقدم الحكومة في هذا الإطار دعما لثلاث سلع غذائية هي الطحين واللحوم والدواجن بواقع ١٢ مليون دينار تقريبا لسنة ٢٠٠٦م وما يقرب من ١٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٧م . وأفادت مصادر موثوقة لوكالة أنباء البحرين بأنها تتوقع أن يصل الدعم الحكومي في عام ٢٠٠٨م الى ٣٠ مليون دينار باستثناء المحروقات والكهرباء والماء التي تتراوح المبالغ المرصودة لدعمها ما بين ١٦٠ و ١٨٠ مليون دينار سنويا بناء على الأسعار العالمية للنفط بمعنى أن مجموع الدعم الحكومي السنوي يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دينار. وانطلاقا من هذه الحقائق فانه يمكن القول إن ارتفاع الأسعار في البحرين لا يقتصر على الصعيد المحلي فقط وإنما هي ظاهرة عالمية ومن هنا فان التعامل معها لا يمكن أن يكون فعالا ومجديا وموضوعيا إلا إذا تم أخذ هذه الاعتبارات العالمية في الحسبان٠ وفي هذا الإطار فقد أكدت وزارة الصناعة والتجارة البحرينية أن عملية الحد من ارتفاع الأسعار مرتبطة بعدة عوامل تشكل في مجملها جهودا حكومية متواصلة للتصدي لهذه الظاهرة وتتمثل في: أولا: ضبط حركة العرض والطلب في السوق وفق مبادئ الاقتصاد الأساسية التي تعزز حرية الأسواق وفي هذا الصدد أشارت الوزارة إلى أن الحكومة لم تأل جهدا من خلال التشريعات التي تسنها ومن خلال التسهيلات التي تقدمها إلى فتح المجال للمنافسة وكسر الاحتكار ومنع الممارسات التجارية التي قد تضر بالمستهلك فضلا عن تفعيل المنافسة الشريفة بين التجار.

ثانيا: استمرار سياسة الدعم الحكومي إلى جانب البحث عن البدائل الأنسب التي تضمن استحقاق المواطنين للدعم بشكل عملي ومفيد عما هو متبع الان حيث أشارت الوزارة الى أن الحكومة تقوم حاليا بتقييم برنامج الدعم الحكومي للسلع الرئيسة كاللحوم والدواجن والطحين بهدف إيجاد آليات جديدة أفضل تضمن وصول الدعم لمستحقيه.

وكان وزير الصناعة والتجارة رئيس لجنة ترشيد الدعم الحكومي للمواد الغذائية الدكتور حسن فخرو قد رفع مؤخرا تقرير اللجنة إلى مجلس الوزراء والذي خلص عدة توصيات منها أن يكون الدعم الحكومي للمواد الغذائية على شكل مبلغ تعويض شهري يصرف للأسر المستحقة بحسب عدد أفرادها ودخل رب الأسرة فيها وأن يصرف تحت مسمى (علاوة معيشة).

ثالثا: تعزيز الرقابة التي تعد عملية حيوية من صميم اختصاص مهامهم إدارة حماية المستهلك بالوزارة حيث أوضحت الوزارة أنها تسعى جاهدة لحماية المستهلك من عمليات الغش أو التلاعب في الأسعار.

وفي هذا الإطار تقوم الوزارة بإعداد التقارير والدراسات الدورية وعمليات المسح المستمرة للاسواق لاستقراء أوضاع السوق ومعرفة التغيرات الطارئة عليه إضافة الى جمع أسعار ما يزيد على ١٥٠٠ سلعة بشكل شهري ليتم تحليلها وفق آلية علمية مدروسة. وفي هذا الاطار أكد القائم بأعمال الوكيل المساعد لحماية المستهلك محمد أجور في تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين أن إدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة لا تألو جهدا في سبيل رصد أية مخالفات أو تلاعب في الأسعار وقد رصدت عدة حالات مخالفة واتخذت بشأنها إجراءات رادعة مشددا على أن ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية لا ينكر احد وجودها ومن هذا المنطلق فان إدارة حماية المستهلك ووزارة الصناعة التجارة تبذلان جهودهما في محاربة هذه الظاهرة من خلال تطبيق حزمة من الأساليب والإجراءات المتنوعة ،مشيرا إلى أن هناك جانبا آخر يتعلق بهذه الظاهرة يتعلق بالمستهلك نفسه وببعض العادات والممارسات التي من شأنها الإسهام في ذلك.

وبجانب هذه الخطوات التي بادرت الحكومة باتخاذها في مواجهة ارتفاع الأسعار كانت هناك مبادرات أخرى تصب في نفس الإطار من جانب أعضاء مجلس النواب تم طرحها خلال جلسة استثنائية خاصة.

ويبقى القول إن جهود الحكومة ومبادرات أعضاء مجلس النواب لا شك تصلب في اتجاه التصدي لظاهرة ارتفاع الأسعار التي غدت المشكلة الأولى أمام جميع المواطنين والمقيمين على حد سواء.

لدى تدشينه العام التدريبي الجديد في المنطقة العسكرية الشرقية .. وزير الدفاع :

انجازات مؤسسة الدفاع والامن نتاج طبيعي لاهتمام الرئيس القائد

صنعاء / سبأ:

دشنت عدد من الوحدات المرابطة في المنطقة العسكرية الشرقية محور ثمود امس فعاليات العام التدريبي الجديد 2008م بإقامة حفل خطابي وعرض عسكري كبير، حضره اللواء الركن محمد ناصر احمد ، وزير الدفاع واللواء الركن محمد علي محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية.

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم القى وزير الدفاع كلمة نقل فيها تهاني فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية ، القائد الاعلى للقوات المسلحة الى المقاتلين بمناسبة تدشينهم العام التدريبي الجديد ، وقال " ان تدشين فعاليات العام التدريبي الجديد هو محطة انطلاق جديدة وايذانا ببدء سلسلة جديدة من التطورات والانجازات المزمع انجازها بعد ان حققت قواتنا المسلحة والامن الباسلة جملة كبيرة من النجاحات التدريبية خلال العام المنصرم ، فضلا عما حققته من نجاحات كبيرة في مضمار تأدية مهامها وواجباتها العسكرية في مكافحة الارهاب والتخريب والتهريب" .

وأوضح وزير الدفاع ان هناك تصرفات لا مسؤولة من قبل شرذمة محصورة تستغل المناخات الديمقراطية الايجابية في اليمن لإثارة الفتن والمساس بالوحدة الوطنية والاضرار بالملكية العامة واقلاق امن واستقرار الوطن والمواطن بطرق واساليب تآمرية دنيئة ، مشيرا الى ان مجمل هذه الدسائس يدرك مخاطرها كل المخلصين الشرفاء من ابناء الوطن اليمني الحبيب.

واكد ان ابناء القوات المسلحة والامن الذين عرفهم الوطن قيادة وشعبا في مختلف المراحل هم الصخرة الصلبة التي تتحطم وتندثر أمامها تلك الدسائس الخبيثة والمخططات التآمرية الحاقدة على ما ينعم به الوطن من أمن واستقرار وتنمية وطنية شاملة ، داعيا المقاتلين ان يشمروا عن السواعد والبدء بالعمل الجاد والفعال في تنفيذ مهام العام التدريبي الجديد 2008م بالاستفادة من كل الايجابيات المحققة وتجاوز السلبيات السابقة .

وقال وزير الدفاع " ان هذه المناسبة تكتسب اهميتها من تلك النجاحات المحققة التي شهدها العام التدريبي الماضي ، موضحا ان ما تعيشه قواتنا المسلحة اليوم من انجازات عظيمة جاءت نتاجا طبيعيا للجهود المتفانية التي تبذلها القيادات العسكرية والمقاتلين من اجل احراز أعلى معدلات النجاح في الحفاظ على الجاهزية والاستعداد وهي في حقيقة الامر نتاج طبيعي لذلك الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بابن اليمن البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة الذي لا يألو جهدا في دعم المؤسسة العسكرية والامنية للارتقاء بمستوى ادائها لواجبها الوطني الدستوري المقدس لخدمة الوطن والدفاع عن سيادته وصيانة أمنه واستقراره والحفاظ على مكتسباته.

الى ذلك القى قادة الألوية والوحدات المرابطة بمحور ثمود كلمات ترحيبية تطرقوا فيها الى الاستعدادات الجارية لاستقبال العام التدريبي الجديد وما تم التوصل اليه من النجاحات في

ضوء النتائج التقييمية لمستوى تنفيذ مهام العام التدريبي المنصرم ، مستعرضين المهام التي نفذت في مختلف مجالات الدفاع عن سيادة الوطن ، وأوضحوا ان ما يقوم به المقاتلون من واجب في حماية السيادة ومكافحة التهريب والتخريب على طول الحدود البرية المترامية يصب في خدمة الاقتصاد الوطني لتعزيز سمعة ومكانة الوطن والتصدي الحاسم لمن تسول لهم أنفسهم اختراق الحدود البرية والشواطئ الساحلية اليمنية لممارسة الاعمال غير المشروعة والخارجة على القانون للإضرار بالوطن.

وأكدت الكلمات أن المقاتلين سيظلون دوما كما عهدتهم القيادة السياسية والعسكرية ، متحلين بأعلى درجات الجاهزية والاستعداد واليقظة القتالية ،عازمين على تحقيق أعلى المراتب المتقدمة في تنفيذ المهام والواجبات المنوطة والمسندة اليهم.

كما القيت في الحفل كلمات التعهد من قبل الضباط والجنود ، اكدوا من خلالها على المضي بوتيرة عالية نحو تحقيق المزيد من النجاحات في تأديتهم للمهام الماثلة امامهم والمنوطة بهم كسابق عهدهم متحلين بروح اليقظة والحرص الشديد للحفاظ على الممتلكات العامة وصيانة الآليات والمعدات ، والتحصيل العلمي والاعداد الميداني وتبادل الخبرات وتنمية المهارات لرفع مستوى أهليتهم لتأدية واجبهم الوطني ، في الذود عن حياض الوطن وصيانة أمنه واستقراره والتصدي بحسم لكل من تسول له نفسه المساس بمقدرات الأمة وعرقلة سير نموها وازدهارها.

وفي ختام الحفل الذي حضره قادة المحاور والألوية ومدير دائرة التامين الفني ورئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وعدد من القادة ، قدمت الوحدات عروضا عسكرية عكست جاهزيتها الفنية والقتالية واستعدادها العالي لتنفيذ مهام وخطط وبرامج العام التدريبي الجديد ، كما قام وزير الدفاع ومرافقوه بالتفتيش على الجاهزية القتالية والفنية للوحدات.

على الصعيد ذاته اقيم في جزيرة سقطرى حفل تدشين العام التدريبي الجديد 2008م في الوحدات العسكرية والامنية المرابطة في الجزيرة ، بحضور اللواء الركن شرف محمد احمد ، نائب رئيس هيئة الاركان العامة للشؤون المالية والادارية والاخوة مدير الأمن في الجزيرة وامين عام المجلس المحلي بمديرية حديبو وامين عام محلي مديرية قلنسية وعدد من القادة والمسؤولين.

وفي الحفل القى نائب رئيس الاركان كلمة نقل فيها تحيات وتهاني فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة الى حماة الوطن في جزيرة سقطرى ، مؤكدا أن إرادة المقاتلين تتفولذ والعزائم تتجدد وهم يؤدون واجبهم المقدس في حماية الوطن والدفاع عن السيادة الوطنية والمياه الاقليمية من خلال المرابطة على الجزر اليمنية .

وقال " إن الشعب يقدر عاليا مرابطة المقاتلين في جزيرة سقطرى وما يؤدون من دور في حمايتها باعتبارها موقعا استراتيجيا بالغ الاهمية" ، مطالبا المقاتلين التحلي بالمزيد من اليقظة ومواصلة الاعداد والتدريب ليكونوا عند المستوى المطلوب لانجاز وتنفيذ أية مهام تسند اليهم وبروح معنوية عالية ، مشيرا الى ان ما ينعم به الوطن اليوم من امن واستقرار وحراك اجتماعي واقتصادي هو ثمرة من ثمار النهج السياسي الحكيم الذي أسس مداميكه ودعائمه في يمن الـ 22 من مايو المجيد ، فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح .

وطالب نائب رئيس الاركان المقاتلين المرابطين في الجزيرة التصدي الحازم للآراء البليدة البائسة التي تسعى بعض المجاميع لإثارتها في المجتمع لتعكير صفو السلم الاجتماعي ، وقال:

"عليكم ان تكونوا العيون الساهرة واليقظة لحماية الوطن والضرب بيد من حديد ضد كل من تسول له نفسه المساس بمكاسب ومنجزات الوطن وامنه واستقراره"

وكان قائد اللواء الاول مشاة بحري ، قد القى كلمة ترحيبية اشار فيها الى ان مقاتلي اللواء الذين يقفون في العرض العسكري المهيب شامخة هاماتهم شموخ الجبال ليؤكدون العزم قدما خلف قيادتهم السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة، مدافعين بكل صلابة عن كل الخطوات الهادفة الى تحقيق النماء والتطور لليمن انطلاقا من إيمان الجميع بأن ما تحققت لشعبنا وقواته المسلحة والامن حتى اليوم يؤكد بجلاء بأن السفينة في يد أمينة.

واكد قائد اللواء أن الجهود سوف تتواصل من اجل التنفيذ الخلاق لبرنامج وخطط التدريب العملياتي والقتالي والاعداد المعنوي والعمل الجاد المستمر لرفع مستوى الكفاءة لمنتسبي الوحدات العسكرية والامنية في الجزيرة ..

واختتم الحفل بعرض عسكري كبير جسد مدى استعداد منتسبي الوحدات العسكرية والامنية في جزيرة سقطرى لاستقبال العام التدريبي الجديد 2008م وعكس قدرتها العالية لتأدية مهامها الدستورية بكل همة واقتدار.

حدث وحديث

حكاية مهرة !!

محمد مرشد الأهدل

في 17 – 18 يونيو 2003م عقدت بجامعة عدن ندوة تناولت تقويم وتحسين فعالية السياسة الاقتصادية في مجال ادارة الاستثمار وعوامل نجاح المناطق الحرة في اليمن.

وحينها تم التأكيد : "ان انشاء وتطوير المناطق الحرة لايتطلب فقط التوجيهات المستمرة، بالرغم من ضرورتها، بل يتطلب اتخاذ خطوات عملية كثيرة ومستمرة من الحكومة ومن القائمين على تنفيذ هذه التوجيهات التشريعية والتنظيمية والسياسية" واجمع المشاركون المطالبة بان "لايكون مصير المقترحات والتوصيات التي خرجت بها الندوة كمصير غيرها" .

وفي 18 – 19 يوليو 2005م تمت ندوة مماثلة حول "المناخ الاستثماري في الجمهورية اليمنية – الواقع، التحديات وآفاق المستقبل" وكان ما أبرزه المشاركون في الندوة من معوقات هي : قضايا الأراضي والاستيلاء عليها .. بالاضافة إلى المعوقات الادارية المتمثلة في "النظام البيروقراطي الفاسد الذي يشتت طاقة المستثمر ويهدر وقته وماله في أروقة المكاتب" بالإضافة إلى قضايا التهريب وغياب الخطط الخاصة بانشاء البنى التحتية والخدمات ومعوقات قضائية مثل عدم المام القضاة بالقانون الدولي والاتفاقات الدولية المتعلقة بحركة رؤوس الأموال وكذا صعوبة تنفيذ قرارات القضاء الصادرة وما يعانيه القضاء التجاري من ارتباك في سير أعماله، نتيجة الحركات القضائية التي يعلن عنها من حين لآخر وافتقار القانون اليمني للاستقرار مثل الاستبدالات والتعديلات وغياب النظام المعلوماتي والاحصائي.

وفي 10 – 11 ابريل 2007م عقدت بجامعة عدن أيضا الندوة العلمية "بيئة ومحفزات الاستثمار في اليمن" وشارك فيها معظم من شارك في الندوتين السابقتين ومن أهم ما اكدته الندوة "صيانة استراتيجية وطنية للاستثمار محددة بأولويات واضحة من واقع معطيات الاقتصاد الوطني، وأيضا خرجت الندوة الى التوصيات نفسها التي وردت في عامي 2003م و2005م.

في 25 ديسمبر 2006 عقد المجلس الاستشاري للاستثمار في محافظة عدن اجتماعا له لمناقشة النشاط الاستثماري بالمحافظة واقر انبثاق لجنة عنه مهمتها الجلوس مع اصحاب المشاريع المتعثرة التي لم يتم تنفيذها حتى الآن ومعرفة الاسباب بهدف الوصول الى معالجات تتضمن تنفيذ هذه المشاريع بعد ان يتم تحديد الاسباب ومسؤولية حدوثها.

وكان ابرز اهداف هذه اللجنة انها ليست لجنة ضبط او تنفيذ ولكنها حسب ما ذكرته مصادر رسمية في المجلس الاستشاري للاستثمار ولكنها لجنة لتقديم النصح للمستثمر والجانب الحكومي وتحديد نوع المشكلة واعداد التصور لحلها ورفع ذلك الى جهات الاختصاص.

وحتى انعقاد ندوات او تشكيل لجان في ذات الموضوع خلال عامنا الجديد 2008م ما احوجنا ان نتذكر حكاية (مهرة) وهي بقرة كان صاحبها يأتي لها بطعام ويضعه فوق السقف ويقول: هذا لك مهرة.. ولكن مهرة لم تستطع الوصول الى طعامها.. واشتد بها الجوع فمرضت ثم ماتت.

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1